



شسوار البلوشي

الرئيس التنفيذي لجمعية المقاولين العمانية لـ «الزمن» : نسبة التعمين أبرز التحديات في قطاع المقاولات ونطالب بإعادة احتساب النسبة يجب تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية حتى تكون عمالة منتجة حقيقية

وبالتالي تتمكن هذه اللجنة من اتخاذ قرار مشترك بين جميع الأطراف ليكون القرار منصبا في المصلحة العامة ويؤخذ الى الجهات المعنية للتعامل معه .

نسبة التعمين

نقترح ان تكون نسبة التعمين في قطاع المقاولات مبنية على مؤشرات حقيقية ولو افترضنا رقما معيناً لنسبة التعمين ندرس المؤشرات وراء هذه النسبة من خلال اعداد الباحثين عن عمل ومن هذه الاعداد نستنتج عدد الراغبين في قطاع المقاولات وبناء على هذه الاعداد نحدد نسبة التعمين في القطاع وهنا ايضا يجب على الحكومة ان تقوم بتأهيل الراغبين في العمل في هذا القطاع حتى تتمكن من تحقيق الانتاجية لأن العامل البشري هو اساس الانتاج ولو تحدثنا بلغة الأرقام لوجدنا أنه حتى تاريخ 31 يناير 2015 عدد الباحثين عن عمل يبلغ 142 الفا بواقع 93,500 اناث و 48,500 عدد الذكور ولا نعلم الفئة العمرية للباحثين ولا نعلم هل ميولهم للقطاع الخاص او الحكومي وكم عدد الراغبين منهم للعمل في قطاع المقاولات

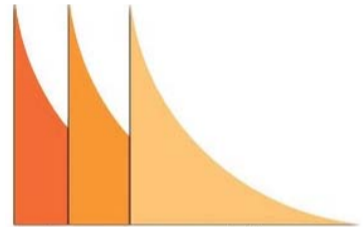
الشروط والأحكام العامة للعقود

ضمن التحديات ايضا الشروط والاحكام العامة للعقود ويمكن التحدي في عدم تطبيق بنود عقود المشاريع كما هو متفق عليها وخاصة في ما يتعلق ببنود بدء المشروع وبنود الدفع وبنود تقلبات الاسعار خلال التنفيذ والتعويضات وهنا نقترح إعادة النظر في انظمة الدفع حتى تكون موائمة مع شروط الدفع في العقود وكذلك ينبغي بعد تخصيص المشروع اعطاء امر العمل مباشرة وذلك خلال شهر او بأقصى حد خلال شهرين وعدم القيام بذلك بهذا الأمر يتيح للمقاول مراجعة وتعديل تكلفة المشروع، ونقترح ايضا إعادة النظر في احكام وشروط العقود العامة والعقود الخاصة المتعلقة بتقلبات الاسعار اثناء التنفيذ والتعويضات

■ **كيف ترى قطاع المقاولات بعد 5 سنوات؟**
هذا سيعتمد على العديد من العناصر منها مثلا سعر النفط والذي يلعب دورا كبيرا بحيث إنه اذا استمر سعر النفط على وضع التذبذب الحالي فإن الواقع سيقول ان بعض المشاريع سيتم وضعها بالاولويات وسيقال النشاط في بعض المشاريع وهناك جهود من الحكومة لتقليل حجم الانفاق وكذا مساعي الحكومة في استمرار دائم لتنوع مصادر الدخل وتقليل نسبة الاعتماد على النفط والبلد بحاجة الى مشاريع بنية اساسية مستمرة.

■ **ما قراءتكم للاستثمار الخارجي في السلطنة في قطاع المقاولات؟**

نحن نشجع ونؤيد الاستثمار الخارجي وهناك بعض المشاريع التي تحتاج للخبرات العالمية والتي تعتبر من المشاريع الكبيرة والعلاقة وكذلك هناك المشاريع التخصصية التي لا غنى لها عن الخبرات العالمية وكما نعلم ان السلطنة بلد اقتصادي مفتوح ويرحب بالخبرات العالمية ولكن هذه الشركات الأجنبية عندما تأتي لتعمل في السلطنة لا بد ان تأتي وتعمل بمفهوم ان تعطي البلد من العلم والخبرات حتى تستفيد الكوادر الوطنية من خبرتها وكذلك بمفهوم استخدام التكنولوجيا الحديثة في البناء والتشييد حتى يتم الارتقاء بهذا القطاع للعالمية. كما خلال ارساء المناقصات للشركات الأجنبية دراسة وتحليل مدى استفادة السلطنة من هذه الشركات ودورها في الرقي بقطاع المقاولات.



جمعية المقاولين العمانية Oman Society of Contractors

المزيد من الخبرة قبل ان يكون مؤهلا ليكون عاملا ماهرا ويعمل لفترة سنتين إضافيتين ليتمكن من ان يرتقي الى عامل فني وستين آخرين ليكون مراقب عمال.

قانون العمل والواقع

مواءمة قانون العمل وواقع قطاع المقاولات في السلطنة يقول ان المشكلة لا تكمن في قانون العمل ولكن تكمن في آلية تطبيق قانون العمل وتفسير قانون العمل حتى يتم الأخذ به في جميع الشركات ويجب ان تكون هذه الآليات مدروسة ولها واقع عملي يراعي احتياجات وتحديات القطاع حتى يتسنى تطبيقها بالشكل المطلوب وهنا نقترح تكوين لجنة متخصصة من القطاع الخاص والحكومي والاتحاد العام لعمال السلطنة لوضع تفسير موحد لقانون العمل

على الشركات الأجنبية أن تعمل بمفهوم نقل الخبرة للسلطنة وتطبق التكنولوجيا الحديثة في التشييد

العاملة في القطاع لديها مشاريع متذبذبة بحيث أن لديها اعمالا وعقوداً للعمل وتمر كذلك بفترات ليس لديها أيه اعمال مما يجعل احتياجها للعمالة متذبذبا ايضا ونتيجة لذلك فإن الشركة بحاجة لعمالة منتجة حتى تتمكن من تنفيذ المشاريع بالجودة المطلوبة وكذلك في الوقت المطلوب ووجود العمالة غير المنتجة يعرقل سير العمل وفق النهج المخطط له خصوصا ان العامل غير المنتج يسهم وبشكل كبير في التأثير على باقي الافراد بطاقم العمل .

تأهيل العامل في قطاع المقاولات

يجب وضع برنامج متكامل لتدريب وتأهيل الكوادر شبه الماهرة للرقى بهم الى كوادر ماهرة ثم فنيين ثم مراقبين عمال. يجب على البرنامج ان يكون عمليا بنسبة 70% ومقرونا بالتدريب على رأس العمل كل 3 شهور والا يقل فترة التدريب عن سنتين مع عام كامل في تدريب على رأس العمل بحيث تكون كامل مدة التدريب 3 سنوات. يعمل الفرد سنتين في الشركة لاكتساب

وتعمين هذه النسب على جميع الشركات العاملة في قطاع المقاولات بغض النظر عن الدرجة التجارية للشركة.

■ كيف تتم عملية الانتساب للجمعية؟

فيما يتعلق بالانتساب والعضوية فهي عملية ميسرة جدا حيث تقدم الشركات الراغبة في الانتساب طلب العضوية ويراعى في الطلب إبراز السجل التجاري وعدد العمالة في الشركة وقدرة الشركة ودرجتها ويبلغ عدد المنتسبين في الجمعية الى الان ما يزيد عن 100 منتسب من الشركات الكبيرة ونطمح ان يرتفع العدد الى 300 منتسب خلال هذا العام ويمكن لجميع الشركات العاملة في القطاع من جميع مناطق وولايات السلطنة التقدم بطلب العضوية

■ ما أبرز التحديات التي تواجه قطاع الإنشاءات والمقاولات في السلطنة؟ العامل غير المنتج

العامل غير المنتج يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لقطاع المقاولات للأسباب التالية : الشركات

كتب - سعود المحرزي :

تسعى جمعية المقاولين العمانية ان تكون مركزا فعالا يقود الى التنافس بين المؤسسات العاملة في قطاع المقاولات والإنشاءات في السلطنة، وقد جاء انشاء الجمعية بموجب القرار الوزاري رقم 38/2007 الصادر من وزارة التنمية الاجتماعية استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم 14/2000 الخاص بموجب قانون الجمعيات الاهلية ، وتعمل الجمعية على نطاق واسع لتلبية احتياجات ومطالب قطاع المقاولات والإنشاءات وتعمل ايضا على توحيد صف المقاولين والارتقاء بشروط ممارسة المهنة لتكون من المحركات الاساسية في الناتج المحلي وتحقيق اهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020 والتي تهدف الى تنوع مصادر الدخل القومي والتقليل من الاعتماد على النفط .

«الزمن» رصدت ابرز التحديات التي تواجه قطاع المقاولات والحلول المقترحة والاهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها من خلال الحوار مع شسوار البلوشي الرئيس التنفيذي لجمعية المقاولين العمانية .

■ بداية حدثنا عن الجمعية؟

هي جمعية أهلية تم تأسيسها في 2007 والغرض من تأسيسها هو الارتقاء بقطاع المقاولات و مساعدة القطاع في تحقيق افضل العمليات في قطاع الإنشاءات خاصة فيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية والامن والسلامة في بيئة العمل وتعتبر الجمعية الان ممثلة لعدد من شركات المقاولات وتتعامل مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة لتحقيق افضل النتائج لتنشيط هذا القطاع ودعمه ليقدم المزيد في الناتج الاجمالي بالسلطنة وبالتالي تحقيق الرؤية التي تسعى لها السلطنة والهادفة الى تنوع مصادر الدخل.

■ ماذا عن أهداف ورؤية الجمعية؟

الاهداف الاساسية التي تسعى لها الجمعية تتمثل في تنمية الكوادر الوطنية بشكل اكبر وزيادة نسبة التعمين الحقيقي والمنتج في القطاع ونعمل في الوقت الحالي مع الجهات المعنية لاجراء آليات ومقترحات وحلول لهذا المجال منها وضع نسب تعمين حقيقية يمكن تحقيقها وتحديد هذه النسب وفق مؤشرات واقعية استنادا على اعداد الباحثين عن عمل

